الغربية، ولا ضد استخدام اسرائيل للغازات المحرّمة في مواجهة الاطفال الفلسطينيين، ولاجهاض النساء الفلسطينيات. كما اننا لم نر موقفاً اميركياً واحداً ضد الغارات التي تمارسها اسرائيل يومياً، منذ ثماني سنوات متواصلة، جواً وبراً وبحراً، ضد الشعبين، اللبناني والفلسطيني، في جنوب لبنان، وما زالت مستمرة في ارتكاب هذه الاعتداءات ضد القرى والمخيمات الفلسطينية في لبنان.

وفي الوقت الذي تفتضح أمام المجتمع الدولي بأسره جرائم حكّام اسرائيل، وموقفهم المتعنّت، ودورهم في افشال، وتعطيل، جهود ومبادرات السلام في الشرق الاوسط، يأتي القرار الاميركي ضد منظمة التحرير الفلسطينية، والشعب الفلسطيني، ليتحدّى الارادة الدولية، وليحمي اسرائيل وعدوانها، ويغطي على مسؤوليتها عن افشال جهود السلام. بل ان القرار الاميركي ضد المنظمة يأتي في ظل تصاعد جرائم القمع الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، لضرب الانتفاضة، وتصاعد تهديدات الحكومة الاسرائيلية الجديدة بالحرب ضد البلدان العربية المجاورة؛ والقرار، بذلك، يشكّل دعماً وتشجيعاً لسياسة الحرب والعدوان التي تتبعها الحكومة الاسرائيلية. وهذا يتعارض مع توجّه المجتمع الدولي نحو اشاعة الوفاق والانفراج واطفاء بؤر التوتّر في العالم.

ان قرار الرئيس جورج بوش هذا سيدفع بحكام اسرائيل الى مواصلة سياستهم العدوانية، وجرائمهم، ومذابحهم، ضد الشعب الفلسطيني داخل الاراضي المحتلة؛ كما سيفتح شهيّتهم لمواصلة التوسّع على حساب الاراضي العربية، خاصة في ظل تدفّق موجات الهجرة اليهودية الى الاراضي الفلسطينية المحتلة. وبذلك، فان الادارة الاميركية لا يمكنها التنصّل من مسؤوليتها تجاه تشجيع اسرائيل على مواصلة هذه السياسات العدوانية الاجرامية والتوسّعية.

ان الحوار، الذي أقدمت الادارة الاميركية على تعليقه، كان خطوة على طريق السلام فرضتها الارادة الدولية والمجتمع الدولي، كما فرضها الشعب الفلسطيني وتضحياته الجسام، والتي اكدت وجود هذا الشعب وحقوقه في وجه الغاصبين، وكذلك فرضها تعاظم مكانة منظمة التحرير الفلسطينية وتزايد احترامها وجدارتها في المساهمة بصنع السلام، كما فرضها اعلان البرنامج السياسي الوطني الذي تبنّته المنظمة في دورة المجلس الوطني الفلسطيني، في الجزائر، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، والمسؤولية العالية التي تعاطت بها، ولا تزال تتمسّك بها، منظمة التحرير الفلسطينية تجاه كل مبادرات وجهود السلام الدولية، وسياسة عدم الانجرار وراء ردود الفعل التي أرستها المنظمة وجماهير الشعب الفلسطيني مقابل كل عمليات الارهاب والجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الاسرائيلية، والتي ذهب ضحيتها آلاف الشهداء والجرحى والمعتقلين، بل وتعدّى ذلك الى المساس، بالأماكن الدينية، المسيحية والاسلامية، في فلسطين.

وبذلك، فان القرار الاميركي لا يمسّ دور منظمة التحرير الفلسطينية في صنع السلام، ولا مكانتها الدولية التي اكتسبتها عن جدارة واستحقاق من خلال تضحيات شعبها ومناضليها، وانما ينتقص، ويقلّص، من دور الولايات المتحدة الاميركية نفسها في عملية السلام، حين توقف الاتصال بالطرف الرئيس، الذي بدونه لا يمكن تحقيق، وصنع، السلام في الشرق الاوسط.

واذا كانت الادارة الاميركية تحاول، من وراء قرارها هذا، تكرار محاولات سابقة لمساعدة حكام اسرائيل في خلق البدائل لمنظمة التحرير الفلسطينية، فانها واهمة؛ وستكشف، ومعها الحكومة الاسرائيلية، انها لن تجد من يصغي اليها، أو يتحدث معها، من أبناء شعبنا الفلسطيني، وسيقاطع شعبنا كل اتصال مع المسؤولين الاسرائيليين، أو الاميركيين.

كما ان قرار الادارة الاميركية هذا يعكس فشل السياسة التي انتهجتها لمعالجة قضية السلام في الشرق الاوسط، وهي السياسة التي قامت على التحيّز الكامل لوجهة النظر الاسرائيلية، وتبنّيها، والدفاع عنها وعن جرائمها وعدوانها، من جهة، وعلى التفرّد واستبعاد الاطراف الدولية الاخرى ومؤسسات الامم المتحدة، من جهة أخرى.

ان منظمة التحرير الفلسطينية، وهي تكشف عن طبيعة، وأبعاد، القرار الاميركي، ترى فيه تحدّياً للقمة العربية الاخيرة في بغداد، ولقراراتها، وامتحاناً لارادة الصمود ورفض الابتزاز الاميركي التي عكستها قرارات القمة العربية.

ولقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية، كعهدها دوماً، وفيّة لهذه القرارات، أمينة على الالتزام بها، والتمسّك بمعاني الصمود والنهوض القومي التي تحملها، فرفضت الخضوع لكل محاولات الترغيب